AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **حقوق إنسان، حقوق سياسية واجتماعية، حروب أهلية، عمل المجتمع المدني في الأزمات**

البلد: **اليمن**

جهود المجتمع المدني في المطالبة بتشكيل لجنة مستقلّة للتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

| لبيب شائف محمد |

كشفت الحرب في اليمن عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قِبَل أطراف النزاع، وحاول كلّ طرف إلقاء اللوم على الآخر فيما استمرّ في ممارسات انتهاكاته، ما دفع منظّمات المجتمع المدني الحقوقية إلى تبنّى جهود للكشف عن تلك الانتهاكات والضغط لتشكيل لجنة دولية مستقلّة. أبرز تلك الجهود النداء الدولي الذي قدّمته ٥٧ منظّمة غير حكومية إلى الأمم المتّحدة والضغط في المحافل الدولية وعبر تقارير الرصد، التي أسهمت في صدور قرار عن مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ يقضي بتفويض فريق خبراء للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دور المجتمع المدني في الدفع بتشكيل لجنة دولية مستقلّة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن ومعرفة أدوار الأطراف المعنية والعوامل المؤثّرة.

اتُبِعت منهجية دراسة الحالة في هذا البحث وجمع البيانات من المصادر المكتبية مثل التقارير الدولية والدراسات. وتمّ توفير بيانات من مصادر ميدانية شملت ٤ منظّمات مجتمع مدني كان لها دور في موضوع الدراسة، فأجريت معها المقابلات للحصول على بيانات وصفية دقيقة وإعداد تحليلات مُعمّقة عن الحالات قيد البحث والخروج بمسوّدة أوّلية للدراسة ومناقشتها وإثرائها من قبل مجموعات تركيز.

خلفيّة المشكلة

أدّى استمرار الحرب لأكثر من ثلاث سنوات إلى الحاق أضرار شديدة بالسكّان، وقد قتل منذ بدايتها ٥٩٠٠ مدنيًا وجرح أكثر من ٩٤٠٠ مدنيًا بينهم أكثر من ١٨٠٠ طفل، وإجبار ٣ ملايين شخص على مغادرة منازلهم بسبب القتال في مناطقهم، وحاجة ٢٢,٢ مليون شخص للمساعدات الإنسانية التي تشمل الغذاء والماء والمأوى، وحرمان ٢,٥ مليون طفل من الدراسة. وكذلك أدّت الحرب إلى انتشار الأوبئة والمجاعة وتفاقم مختلف الأوضاع الإنسانية.

وثّقت منظّمة العفو الدولية أدلّة تكشف عن قيام طرفي النزاع بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من بينها جرائم حرب، منها ٣٦ ضربة جوّية للتحالف يبدو أنها انتهكت القانون الإنساني الدولي إذ أسفرت عن مقتل ٥١٣ مدنيًا بينهم ١٥٧ طفلًا على الأقل وجرح ٣٧٩ مدنيًا، بالإضافة إلى هجمات استهدفت عمدًا مدنيين وأهداف مدنية مثل المستشفيات والمدارس والأسواق والمساجد، كذلك استخدم التحالف الذخائر العنقودية وهي متفجّرات محظورة دوليًا. وأجرت المنظّمة تحقيقًا في ٣٠ هجومًا أرضيًا نفّذها طرفي الصراع في عدن وتعز، لم تميّز بين المقاتلين والمدنيين، وأدّت إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٨ شخصًا، معظمهم من النساء والأطفال. واستخدم مقاتلو الطرفين أسلحة غير دقيقة، في مناطق مكتظّة بالمدنيين ونفّذوا عمليات عسكرية انطلاقًا من منازل ومدارس ومستشفيات وأحياء سكنية، وهي جميعها تشكّل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقد تصل إلى جرائم حرب. كذلك استمرّت قوّات الحوثيون في زرع الألغام المحرّمة دوليًا في مناطق سكنية ما أسفر عن وقوع خسائر بين المدنيين.

وثّقت وقائع انتهاكات قام بها الطرفين شملت ١٠١ اختفاءً قسريًا، و١٢٠ احتجازًا تعسّفيًا، و٨١ واقعة تعذيب، من ضمنها ١٧ واقعة أدّت إلى الموت. أيضًا وثّقت ٩ وقائع انتهاكات ضد صحافيين طالت ٥٠ صحافيًا، بينها مضايقات وحبس واعتداء، ولا تزال العديد من المواقع الإخبارية محجوبة بسبب تحكّم الحوثيين بشركة "يمن نت" المزوّدة لخدمة الإنترنت، وفي المقابل منع التحالف وسائل الإعلام الدولية والمنظّمات الحقوقية من الوصول إلى مناطق مختلفة للصراع، وعمد أطراف النزاع إلى تجنيد الأطفال ووثّقت ٨٧٩ حالة تجنيد.

كان للحرب آثارًا أخرى منها انهيار النظام الصحّي الذي أدّى إلى انتشار الأوبئة مثل الكوليرا والسعال الديكي، فيما أدّت القيود التي فرضتها قوّات التحالف على الواردات وتأخير منح التصاريح للمساعدات الإنسانية إلى تفاقم الحالة الإنسانية، كذلك صادرت قوّات الحوثين المواد الغذائية والإمدادات الطبية ومنع وصولها إلى المحتاجين، وفرضت قيودًا مُشدّدة على العاملين في الإغاثة الذين تعرّضوا

للاختطاف والاحتجاز التعسّفي والقتل أثناء مشاركتهم في العمليات الإنسانية التي تستهدف نحو ١٢ مليون شخص شهريًا بينهم ٣ ملايين امرأة وطفل.

على الرغم من كلّ تلك الانتهاكات، إلّا أن المجتمع الدولي غضّ الطرف عنها بسبب نجاح الضغوط التي مارستها السعودية والدول الحليفة لها على المجتمع الدولي، ما جعل أطراف النزاع تعتقد أنها بمنأى عن أي مساءلة، واستمرّت في إجهاض أي عمليات توثيق موثوق بها للجرائم المرتكبة في اليمن. وخلال سنوات الحرب لم يجرِ أي من الأطراف المتحاربة تحقيقات موثوقة في انتهاكات قوّاته.

الجهود الدولية لتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة

في أواخر العام ٢٠١٥، طرحت هولندا مشروع قرار يدعو إلى إرسال بعثة مراقبة حقوقية إلى اليمن ورفع تقرير حوله، وطالبت بالتركيز على "انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤"، لكن الضغوط التي قادتها السعودية أدّت إلى سحب المشروع والاستعاضة عنه بمقترح سعودي لا يتضمّن الدعوة إلى إجراء تحقيق.

في العام ٢٠١٦ تقدّمت هولندا مجدّدًا بمشروع قرار أمام مجلس الأمن، يطالب بإرسال بعثة تقصّي حقائق إلى اليمن لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. إلّا أن مشروع القرار أجهض مرّة أخرى، وأنيط بالسودان طرح مشروع عربي بديل يطلب من المفوّضية العليا لحقوق الإنسان "تعزيز تعاونها مع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي أنشأتها الحكومة اليمنية، واستكمال أعمال التحقيق بشأن مزاعم الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف الصراع في اليمن". على أثر ذلك، سحبت هولندا المشروع واعتُمِد مشروع القرار العربي بالتوافق.

مرّة أخرى في العام ٢٠١٧، تقدّمت هولندا وكندا بمشروع قرار لإرسال لجنة تحقيق دولية في مقابل مشروع عربي للإبقاء على صيغة قرار العام ٢٠١٦ وحصر الدعم باللجنة الوطنية. وانتهى الأمر بتشكيل "فريق من الخبراء البارزين ذوي المعرفة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والسياق اليمني لفترة لا تقلّ عن سنة قابلة للتجديد".

وفيما يخصّ دول التحالف، لم يُجرِ "فريق تقييم الحوادث المشترك" المعيّن من قِبَل التحالف تحقيقات ذات صدقية، ولم ينشر تقارير شاملة أو معلومات مُفصّلة عن منهجيته، بما في ذلك كيفية تحديد الضربات التي يتمّ التحقيق فيها أو توصيات بملاحقة المسؤولين قضائيًا عن الانتهاكات. ولم يوضح الفريق أي قوّات تابعة للدول شاركت في الهجمات التي استهدفها التحقيق. وأوصى الفريق أن يدفع التحالف تعويضات عن بعض الضربات من دون أن يحرز أي تقدّم ملموس نحو إنشاء نظام للتعويضات. كذلك لا توجد معلومات عن إجراء الولايات المتّحدة تحقيقات حول أي هجمة مزعومة غير قانونية شاركت فيها قوّاتها.

دور منظّمات المجتمع المدني في التحقيق بالانتهاكات

لعبت منظّمات المجتمع المدني أدوارًا مختلفة خلال النزاع القائم في اليمن، ووفق إفادة المشاركين في البحث سعت تلك المنظّمات إلى رصد وتوثيق انتهاكات أطراف الصراع، وعملت مع منظّمات حقوقية خارجية لاطلاعهم على الوضع الإنساني وخلق رأي عام عالمي ضدّ تلك الانتهاكات. كذلك سعت إلى إدراج مواضيع الانتهاكات على جدول أعمال الحكومة ومجلس الأمن والمفوّضية السامية لحقوق الإنسان لبحث الانتهاكات والضغط للخروج بتقارير توثّقها وتحدّد المسؤولين عنها والعقوبات ضدّهم أفرادًا ودولًا، واستمرّت في مراقبة ممارسات الأطراف وتوفير معلومات عن أي انتهاكات محتملة.[١]

تقوم العديد من المنظّمات اليمنية بإعداد تقارير دورية، ترصد وتوثّق انتهاكات أطراف النزاع، وتسعى إلى توحيد الجهود في سبيل إعداد ورفع الدعاوى القضائية بشأن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديمها إلى محكمة الجنايات الدولية باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، ومقاضاة مرتكبيها وتعويض ضحاياها عبر لجنة تحقيق دولية محايدة مشهود لها بالنزاهة، إسوة بما حصل في دول عدّة سابقًا، لضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب، ومن تلك الجهود مطالبة رئيسة منظّمة "مواطنة" في أيار/مايو ٢٠١٧ أمام مجلس الأمن بإنشاء لجنة تحقيق مستقلّة، ما عرّضها للمضايقات من أطراف الصراع وصلت إلى حدّ توقيف قيادتها في مطار سيئون في حزيران/يونيو ٢٠١٨.

أدّى استمرار إعداد التقارير وإطلاق المناشدات من المجتمع المدني وتوجيهها إلى المنظّمات الدولية والدول دائمة العضوية في الأمم المتّحدة، إلى تشكيل ضغط مستمرّ ولفت النظر إلى الأوضاع المأساوية التي يعاني منها المدنيون جرّاء الحرب، ما دفع هولندا إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في العام ٢٠١٥ يقضي بإجراء تحقيقات في الانتهاكات الحاصلة، لكن الضغوط التي مارسها التحالف والدول الراعية له أدّت إلى سحب مشروع القرار.

استمرت جهود المجتمع المدني في اليمن والمنظّمات الخارجية الشريكة معها عبر تقديم الأدلة الموثّقة حول الانتهاكات، ما أسهم أخيرًا في دفع المفوّضية العامّة لحقوق الإنسان في العام ٢٠١٧ إلى تشكيل فريق خبراء لفترة لا تقلّ عن سنة قابلة للتجديد. وفي العام ٢٠١٨ دعت منظّمات حقوقية يمنية ودولية المفوّضية إلى تجديد فترة فريق الخبراء البارزين كخطوة مهمّة لوضع حدّ للإفلات من العقاب، وطالبت جميع الأطراف بالتعاون معها وتسهيل مهمّتها وتوسيع إطار عملها لتشمل جميع الأراضي اليمنية.

١ على سبيل المثال ووفقًا لمقابلة مع مسؤول الرصد في منظّمة مواطنة، فهي تعدّ تقارير شهرية منتظمة وترصد الانتهاكات وتنشرها باللغتين العربية والإنكليزية منذ ثلاث سنوات

تطوّر دور المجتمع المدني في الضغط لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلّة

أفاد المشاركون في البحث أن جهود المجتمع المدني مرّت بست مراحل، هي:

- الرصد والتوثيق: سعت معظم منظّمات المجتمع المدني بشكل فردي، منذ بداية الحرب، إلى رصد وتوثيق الانتهاكات والأضرار سواء اللاحقة بالمدنيين أو بالبنية التحتية، والعمل على إصدار تقارير دورية توثّق تلك الانتهاكات على الرغم من تضييق سلطات الأمن لدى الطرفين عمل تلك المنظّمات.
- العمل المشترك: توحيد جهود المجتمع المدني من خلال إنشاء ائتلافات وتحالفات لرصد وتوثيق الأدلة حول الانتهاكات واستخراج شهادات الضحايا وتوثيقها في تقارير دورية، وعقد المؤتمرات الدولية في الداخل والخارج لعرض التقارير على الرأي العام.
- التعامل مع الخارج: توجّهت الائتلافات والتحالفات إلى التخاطب مع الخارج، من خلال عرض تقاريرها الدورية على المبعوث الأممي والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمم المتّحدة والمنظّمات الحقوقية العالمية للفت النظر إلى الانتهاكات.

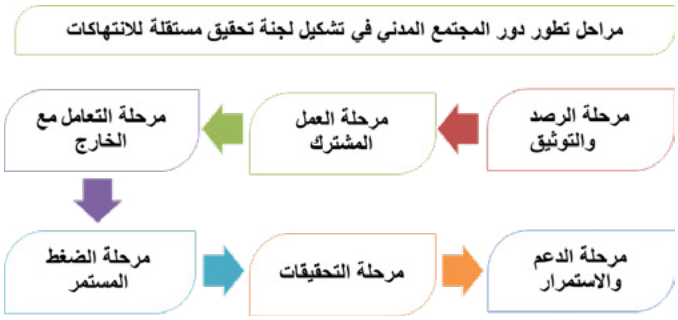

- الضغط المستمر: سعت المنظّمات إلى عقد مؤتمرات مستمرّة لعرض الانتهاكات، وعمدت إلى نشر تقاريرها عالميًا بهدف التأثير على الرأي العام العالمي وخلق ضغط عالمي مستمرّ لدى الدول المناهضة للعنف والحرب، الأمر الذي دفع بدولتي هولندا وكندا إلى رفع مشروع قرار لإنشاء لجنة تحقيق في الانتهاكات الدائرة في اليمن أكثر من مرّة إلى المفوّضية السامية لحقوق الإنسان.
- التحقيقات: أدّى الضغط المستمرّ الذي فرضته المنظّمات إلى دفع دول التحالف لإجراء تحقيقات في بعض الانتهاكات التي قامت بها، إلّا أنها لم تتسم بالصدقية والشفافية، ومع استمرار الضغوط شكّلت المفوّضية السامية لحقوق الإنسان فريقًا من خبراء بارزين للتحقيق في الانتهاكات الدائرة في اليمن.
- الدعم والاستمرار: سعت المنظّمات إلى إنشاء تحالف مدني يعمل على مساعدة فريق الخبراء في التحقيقات عبر تقديم الوثائق والأدلّة التي رصدها ووثّقها، وكذلك عملت المنظّمات على الضغط لتمديد عمل فريق الخبراء تحقيقًا للعدالة والمساءلة الجنائية لمرتكبي تلك الانتهاكات أفردًا أو دولًا.

العوامل المؤثّرة على فاعلية دور المجتمع المدني في الدفع نحو تشكيل لجنة تحقيق مستقلّة

منظّمة مواطنة لحقوق الإنسان:

قدّمت مواطنة مساهمات ملموسة للفت انتباه المجتمع الدولي حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن والدفع نحو تشكيل لجنة تحقيق مستقلّة، وكانت من بين ٥١ منظّمة عالمية رفعت نداءً إنسانيًا إلى الأمم المتّحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وأعدّت مجموعة تقارير ترصد الانتهاكات وتوثّقها، وسعت إلى نشرها عبر منظّمات حقوقية خارجية، وعملت مع شبكات تحالفات مختلفة للضغط ما رفع مستوى الثقة بها.

أشار المشاركون في البحث إلى مجموعة من العوامل المؤثّرة على فاعلية دور منظّمات المجتمع المدني في الدفع بتشكيل لجنة تحقيق مستقلّة، أبرزها:

- التعاون بين المنظّمات المحلّية والدولية والإقليمية الذي أسهم في تشكيل فضاء عالمي عام أثّر في توجّه المنظّمات الحقوقية العالمية والإقليمية وفي سياسيات بعض الدول ما دفع المفوضية إلى تشكيل فريق من الخبراء.
- قدرة منظّمات المجتمع المدني المحلّية في الوصول والتعامل المباشر مع ضحايا الانتهاكات، ما مكّنها من رصد وتوثيق تلك الانتهاكات عند حدوثها.
- امتلاك منظّمات المجتمع المدني شبكات عمل فعّالة نتيجة علاقات طويلة الأمد مبنيّة على الثقة بالمجتمع في مناطق النزاعات، ما سهّل رصد الانتهاكات في مختلف مناطق الصراع وتوثيقها.
- توفّر كوادر لدى تلك المنظّمات من ذوي المهارات النوعية في الرصد والتعامل مع المخاطر التي قد تواجهها.

النتائج

- عانى المدنيون من انتهاكات كثيرة مسّت حياتهم وممتلكاتهم وحرّياتهم، ما زاد الأصوات المجتمعية المطالبة بإجراء تحقيق دولي في تلك الانتهاكات.
- قدرة منظّمات المجتمع المدني اليمنية في رصد الانتهاكات على الرغم المضايقات التي واجهتها من أطراف الصراع، ودعم منظّمات حقوقية شريكة في بلدان تهتمّ بحقوق الإنسان، ونقلها إلى المجتمع الدولي، كان له أثر مهمّ في تفاعل المؤسّسات الدولية.
- تنوّع أدوار المجتمع المدني للفت نظر المنظّمات الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بدءًا من إصدار تقارير رصد وتنظيم فعاليات دولية وإنشاء تحالفات وصولًا إلى إطلاق مناشدات، ما انعكس في الضغط على المجتمع الدولي للبحث في القضية، محقّقًا نجاحًا في تشكيل فريق الخبراء.
- لم تقف أدوار منظّمات المجتمع المدني عند الضغط لتشكيل فريق الخبراء وإنّما في دعم نتائج تقريره والدفع في استمرار مهمّته.

الخلاصات

- إصرار منظّمات المجتمع المدني اليمنية على متابعة القضية ورصد الانتهاكات على الرغم من المضايقات التي تعرّضت لها، ونشرها مع شركاء دوليين، وهو ما كان له أثر كبير في تحقيق مساعيها ويجب أن تستفيد منه لاحقًا.
- النتائج الإيجابية لفريق الخبراء تعطي دفعًا لمنظّمات المجتمع المدني لمساندته واستمراره حفاظًا على جهودها والحدّ من أي انتهاكات مستقبلية وتحقيق العدالة ضدّ الجناة.

المراجع والهوامش:

رسالة مشتركة عن منظّمات غير حكومية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والمراقبين في مجلس حقوق الإنسان.

المنظّمات المشاركة في البحث هي: مواطنة، سد مارب، ومنظّمتان لم تريدا ذكرهما.

منظّمة العفو الدولية، تقرير اليمن: الحرب المنسية، الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war

منظّمة العفو الدولية، المصدر السابق.

المرجع السابق.

منظّمة الأغذية والزراعة، المساعدات الإنسانية لليمن تستمرّ في منع كارثة إنسانية وخيمة في اليمن ولكنها ليست كافية، الرابط:
/http://www.fao.org/news/story/ar/item/1173814/icode

جبران جمال، طمس جرائم اليمن: فصول من مساعي منع توثيق انتهاكات الحرب، العربي الجديد، أكتوبر/١٨ ٢.

جبران جمال، مرجع سابق.

جبران جمال المرجع سابق.

منظّمة هيومن رايتش، اليمن: أحداث عام ١٧ ٢.، التقرير، الرابط:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455#a8fe47

صفحة موقع أخبار الأمم المتّحدة، https://news.un.org/ar/audio/2017/05/366812

مواقع إخبارية متعدّدة.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ١٨ ٢. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هـذا البرنامـج طيفًا واسـعًا من جهـات المجتمع المدنـي الفاعلة ودورهـا في صنع القـرارات. إذ يقـوم بدراسـة كيفيـة تنظيـم المجتمع المدني لنفسـه ضمـن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسـات الأبحـاث السياسـية ومسـاهتمها فـي ترجمة المعـارف إلى اقتراحـات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعـي السياسـات وصانعـي القرار في العالـم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشـراك أهـل المعرفـة والخبـرة في المنظّمـات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub